بسم الله الرحمن الرحيم

علـوم اللغـة

دراسات علمية مُحكّمة تصدر أربع مرات فى السنة

كتاب دورى

مج ١٠ ، ع ١ ٢٠٠٧

© حقوق الطبع والنشر محفوظة ، ولا يسمح بإعادة نشر هذا العمل كاملا أو أى قسم من أقسامه ، بأي شكل من أشكال النشر أو استنساخه أو ترجمته ، أو اختزانه في أى شكل من أشكال نظم استرجاع المعلومات ، إلا بإذن كتابى من الناشر .

قيمة الاشتراك السنوى :

٨٠ جنيهًا مصريا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٨٠ دولارا أمريكيا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

سعر العدد :

٢٠ جنيهًا مصريا	(داخل جمهورية مصر العربية)
٢٠ دولارا أمريكيا	(خارج جمهورية مصر العربية شاملا البريد)

أسعار خاصة للطلبة :

المراسلات :

توجه جميع المراسلات الخاصة إلى :

دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع

ص . ب (٥٨) الدواوين - القاهرة ١١٤٦١ القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون ٧٩٤٢٠٧٩ فاكس ٧٩٥٤٣٢٤

المحتويات

البحوث	الصفحة
في المصطلح اللغوى عند الدكتور تمام حسان د. عبد الرحمن حسن العارف	٩-٤٤
التوجيهات اللغوية لابن هشام اللخمى د. مجدى إبراهيم يوسف	٤٥-١٢٤
أشباه النفى ماهيتها ومسائلها (دراسة نحوية تحليلية) د. أسماء بنت محمد العساف	١٢٥-١٥٩
تداوليات الخطاب وضوابط الرواية والتلقى د. محروس محمد إبراهيم على	١٦١-١٩٧
الإعـــراب والمعنـــى د. محمد بن حماد القرشى	١٩٩-٢٤٠
ألفاظ ألوان الغنم فى الغريب المصنف والمخصص د. جمعان بن ناجى السلمى	٢٤١-٣٠٣
قضايا البحث فى الألفاظ العربية (فى اللغة القازاقية) أ. د. شمس الدين كريم	٣٠٥-٣١١

الإعراب والمعنى

د/ محمد بن حماد القرشي

أستاذ مساعد بمعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها

بجامعة أم القرى

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد ...

هذا بحث بعنوان (الإعراب والمعنى) دفعني إلى الكتابة فيه اهتمام الناس الزائد وهم يتصدّون لدراسة النّحو أو تدريسه بالإعراب ، وأصبح مما يُتندر به على هذا العلم وعلى معلميه قولهم : (أعرب ما تحته خط) ؛ إذ طغت معرفة علامات الإعراب ومعرفة ضبط أواخر الكلم على دراسة النّحو وتدريسه ، على الرّغم من أن معاني النّحو وأبوابه لا تستبين بقرينة الإعراب وحدها ، فهي قاصرة في أحيان كثيرة عن أداء هذا الدّور ما لم تقم قرائن أخرى معها للنهوض بهذه المهمة .

ولا أدّعي أنني أوّل من طرق هذا الموضوع فهناك عدد من الدراسات[1] تناولت الإعراب وعلاقته بالمعنى . ولكي أرى أنّه لا زال هناك مجالٌ للقول فيه .

ومن ثَمّ كان هذا البحث الذي جاءت مباحثه على النّحو التالي: وجود الإعراب في العربية وإدراك العرب لأثره في المعنى – اهتمام النّحاة بالإعراب وتعريفاتهم له والفرق بينه وبين النّحو – علامات الإعراب – وظيفة الإعراب – رأي النّحاة القدامى في الإعراب – رأي قطرب – رأي إبراهيم أنيس – رأي تمام حسان . مع مناقشة هذه الآراء وبيان موقف البحث منها – وأخيراً خاتمة البحث .

---

(١) من الدراسات الحديثة على سبيل المثال : العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف – الإعراب سمة العربية الفصحى د. محمد إبراهيم البنا – علامات الإعراب بين النظر والتطبيق د. أحمد علم الدين الجندي – نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة د. محمد صلاح الدين بكر وغيرها .

وجود الإعراب في العربية وإدراك العرب لأثره في المعنى :

الإعراب في العربية قديم قدمَ العربية نفسها ، وقد كان العرب ينطقون بالعربية سليمةً معربةً بفطرتهم وسليقتهم . ولم يُنقل إلينا أنهم كانوا يلتزمون الإسكان في غير الوقف من كلامهم . وكان الإعراب يجري في لغتهم وفق نظام معين يغلب عليه الاطراد، يشهد بذلك ما وصل إلينا من أشعارهم وأمثالهم وخطبهم ونثرهم وقد أكرم الله العرب وأعلى من شأنهم وشأن لغتهم حين أنزل القرآن الكريم بلغتهم وجاءت نصُوصه معربةً على وفق كلام العرب وسننهم ، مصداقاً لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ ﴾[1] .

ولمّا جاء الإسلام دخلت فيه أمم كثيرة من غير العرب. وكان حقاً عليهم أنْ يعرفوا اللّسان العربي ، لأنه لغةُ دينهم وقرآنهم. ثم كان الفتح الإسلامي وخرج العرب من جزيرتهم إلى أرجاء المعمورة دعاةً فاتحين. فشاء الله أن تُفتحَ على أيديهم الأمصار ، وأن تدخلَ أممٌ جديدة في الدين الإسلامي . فامتزج العرب بإخوانهم في الدين من أبناء الشعوب الأخرى. وهنا حصل التأثر في اللغة وبدأ اللحنُ يتسرب إلى العربية منذ فجر التاريخ الإسلامي، ولكنه كان يسيراً ، ويقابل بنقد لاذع واستياء بالغ من المجتمع. رووا أنَّ الرسول صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال : (أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلّ)[2].

ورووا أيضاً أنَّ أحد ولاة عمرَ رضي الله عنه كتب إليه كتاباً ، جاء فيه : (من أبو موسى الأشعري إلى عمر بن الخطاب) ، فكتب إليه عمر: (أنْ قنع كتابَكَ سوطاً)[3].

---

(١) إبراهيم : من الآية ٤ .

(٢) انظر مراتب النحويين ص ٢٣ ، والخصائص ٨/٢ .

(٣) انظر أيضاً مراتب النحويين ص ٢٣ ، والخصائص ٨/٢ .

وكان الناسُ في صدر الإسلام لا تزال فيهم بقية. وكانوا شديدي الحرص على لغتهم وعلى إعرابها، وكان حسّهم به دقيقاً وكانوا مدركين لأثره في المعنى . سمعَ أعرابيّ مؤذّناً يقول : (أشهد أن محمداً رسولَ الله) بنصب رسولَ الله ، فقال: ويحك ماذا يفعل ؟[1] ذلك أنه فهم من نصب (رسول) أن الجملة لم يكتمل معناها ، فظلَ يتطلّع من المؤذن إلى إتمام الجملة ، أو ظلَّ يتطلع - بمصطلح النُحاة - إلى خبر أنَّ؛ لأن نصب (رسول) يجعله تابعاً لا خبراً.

وروى أن أعرابياً سمع قارئاً يقرأ قوله تعالى : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾[2]، قرأها بكسر اللام ، فقال : ((إنْ كان الله بَرِئَ من رسوله فأنا منه بريء))[3].

وكان أبو بكر رضي الله عنه يقول : (لأن أقرأ فأُسقِطَ أحبُّ إليّ من أن أقرأ فألحن)[4].

وروى عن عبد الملك بن مروان الخليفة الأمويّ قوله: (شيّبني ارتقاء المنابر وتوقع اللحن) ، ويبدو أن المراد باللحن في هذه النصوص الخطأُ في الإعراب ؛ لأنه أول ما اختل من كلام العرب كما ذكر أبو الطيب اللغوي .

اهتمام النحاة بالإعراب وتعريفاتهم له والفرق بينه وبين النحو:

لم تنل ظاهرة نحوية اهتمام النّحاة – قديما وحديثاً – مثلما نالته ظاهرةُ الإعراب فمنذ الطلائع الأولى للنُحاة وهم مشغولون به، بل إنَّ النشأة الأولى لعلم النّحو ارتبطت بالإعراب. فتذك ر بعض الروايات أنَّ الذي دفع أبا الأسود الدُّولي إلى التصنيف في علم

---

(١) انظر عيون الأخبار لابن قتيبة ١٥٨/١.

(٢) التوبة : من الآية ٣ .

(٣) انظر البحر المحيط ج٥ ص ٦ .

(٤) انظر مراتب النحويين ص ٢٣ .

النحو أنه سمع قارئاً يقرأ الآية السابقة : ﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ قرأها بكسر اللام من رسوله فهال ذلك أبا الأسود ، فقال : ما كنتُ أظن أنّ أمر الناس وصل إلى هذا[1] ! ! فكان هذا اللحن دافعاً له لوضع نُقط الإعراب في القرآن الكريم وإلى التصنيف في علم النّحو.

وتذكر لنا كتبُ التراجم قصة نحوي من متقدمي النحاة واجه الحجاج بن يوسف بلحنه في كتاب الله. والقصة ذكرها السيرافي في كتابه (أخبار النحويين البصريين) قال: (إن الحجاج بن يوسف قال ليحيى بن يعمر: أتجدني ألحن؟ قال : الأمير أفصح من ذلك، قال : عزمتُ عليك لتخبرني – وكانوا يعظمون عزائم الأمراء – فقال يحيى بن يعمر: نعم في كتاب الله ، قال : ذاك أشنع له ! ، ففي أيِّ شيء من كتاب الله . قال : قرأت :((﴿ قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ . . . . ﴾ [2] فترفع (أحب) وهو منصوب . قال : إذا لا تسمعني ألحن بعدها، فنفاه إلى خرسان))[3].

ولعل الذي أوقع الحجاج في اللحن . طول الفصل بين اسم وكان وخبرها باثنتي عشرة كلمةً في الآية، ولا يغيب عن بالنا في هذا الصدد موقف عبد الله بن إسحاق الحضرمي وتتبعه للفرزدق وتخطئته له في بعض شعره. فلما قال الفرزدق بيتَه الذي يخاطب فيه عبد الملك بن مروان ويشكو فيه ما فعل به الزمان من تفريق أمواله وتغيير أحواله. أعني قوله:

---

(١) انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ٢٦، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٣٤- ٣٥ .

(٢) التوبة : آية (٢٤).

(٣) أنظر أخبار النحويين البصريين ص ٤١ .

وعَضُّ زمانٍ يا ابنَ مروان لم يَدَعْ من المال إلاّ مُسحتاً أو مجلفُ

اعترضه الفرزدق قائلاً: بمَ رفعت (مجلفُ) ؟ فقال : بما يسوءك وينوءك علينا أنْ نقول وعليكم أنْ تتأولوا . ثم هجاه الفرزدق بقوله :

فلو كان عبد الله مولىً هجوتُه ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليا

فقال له عبد الله : أردت أنْ تهجوني . فلحنت أيضا [1].

هذه إلمامة عجلى عن اهتمام متقدمي النّحاة وأصحاب الطبقة الأولى بالإعراب، ثم لمّا استقر علم النّحو على يد سيبويه ومن تلاه من النحاه احتل الإعراب مساحةً كبيرة في التفكير النحوي. وشُغِل النحاة بمسائله وقضاياه، وجعلوا له أصولاً ونظريةً عرفت (بنظرية العامل) ، وقد بالغ النحاة في الاهتمام بالإعراب والحديث عن العوامل والمعمولات، حتى ظن المتأخرون أن علم النّحو هو معرفة الإعراب، وقد عَرَّف بعضهم النّحو (بأنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء) [2].

وهو تعريف قاصر يضيق دائرة النّحو ويجعله مقصورا على حركات الإعراب والبناء التي تُشَكَّل بها أواخر الكلمات . وقد اتكأ على هذا التعريف إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) فاتّهم النُّحاةَ بأنهم قصروا النّحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها، فضيقوا حدود النّحو الواسعة وسلكوا به طريقا منحرفةً إلى غاية قاصرة[3].

والحقّ أنّ النّحاة براء من هذه التّهمة التي ألصقت بهم، فالنحّو عندهم ليس مقصورا على الإعراب ومعرفة أحوال أواخر الكلم، فهو إلى جانب دَرْسِ هذه الأمور إلاّ

---

(١) انظر مراتب النحويين ص ٣١ ، والخزانة للبغدادي ١٤٥/٥ .

(٢) انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٨/١ .

(٣) إحياء النّحو ص ٣ .

أن ميدانَه أرحبُ وأوسع. وإنْ شئت دليلاً على ذلك فانظر إلى تآليف النحاة فإنك واجدٌ فيها حديثا عن التقديم والتأخير، وعن الحذف والذكر، وعن التأنيث والتذكير، وعن التعريف والتنكير، وعن الإثبات والنفي، وعن العموم والخصوص، وعن المدح والذم، وعن معاني كان وأخواتها ، ومعاني كاد وأخواتها، ومعاني ظن وأخواتها، وعن معاني إنَّ وأخواتها ، وعن معاني حروف الجر، وعن معاني حروف العطف، وعن كسرة همزة إنَّ وفتحها .... إلخ . تلك المباحث التي لا تتعلق بالإعراب . فالنّحو بمفهومه الواسع عند النُّحاة هو اتباعُ طريق العرب في كلامها، ومعرفةُ قانون تأليف الكلام عندها، يقول ابن جني في تعريف علم النحو :

((هو انتحاءُ سمتِ كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير ، والإضافة ، والنَّسب والتركيب ، وغير ذلك؛ ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإنْ لم يكن منهم، وإنْ شذَّ بعضهم عنها ، رُدَّ به إليها))[1].

هكذا كان النّحو عند القدماء، حتى إنهم ليسمونه علم العربية[2]، أي : العلم الذي يُعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه.

أمَّا الإعراب فإنه بعض النّحو ، وهو في اللغة بمعنى : الإبانة ، يُقال : أعرب عن لسانه، وعرَّب : أي أبان وأفصح ، وأعرب عن الرَّجُل : بيَّن عنه، وعَرَّب عنه : تكلم بحجته . ويُقال : أَعْرِبْ عمَّا في ضميرك : أي أَبِنْ ، وأعربَ بحجته : أي أفصح بها ولم يتق أحداً .

وفي الحديث : (الثيب تعرب عن نفسها)أي تفصح [3].

وهذا التعريف اللغوي يلتقي مع التعريف الاصطلاحي للإعراب عند النّحاة.

---

(١) الخصائص ٣٤/١ .

(٢) انظر شرح الأشموني على الألفية ١٨/١ .

(٣) انظر الصّحاح مادة (عرب) ١٧٩/١، واللّسان مادة (عرب) ٥٨٩/١ .

يقول الزَّجاجي في تعريف الإعراب : ((إنّ النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركاتٍ تدلّ على المعاني، وتبيِّنُ عنها، سموها إعراباً، أي : بياناً ، وكأنّ البيانَ بها يكون ، والإعرابُ الحركاتُ المبيِّنَةُ عن معاني اللغة. وليس كلُّ حركةٍ إعراباً، كما أنه ليس كلُّ الكلامِ معربا))[1].

ويقول الزمخشري : ((المعربُ ما اختلف آخره باختلاف العوامل لفظاً بحركةٍ أو بحرف أو محلاً)) [2].

ويقول ابن هشام : ((الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسمِ المتمكنِ والفعلِ المضارع)) [3].

علامات الإعراب :

الإعراب يدخل الأسماء والفعل المضارع ، فإعراب الأسماء : رفع ونصب وخفض ولا جزم فيها، وإعراب المضارع: رفع ونصب وجزم ولا خفض فيه.

وللرفع أربع علامات : الضَّمة والواو والألف والنون.

وللنصب خمس علامات: الفتحة والألف والياء وحذف النون والكسرة.

وللخفض ثلاث علامات: الكسرة والياء والفتحة.

وللجزم علامتان: السكون والحذف.

فجميع علامات الإعراب أربع عشرة علامة[4]. ويوضّحها الشكل الشجري التالي:

---

(١) الإيضاح ص ٩١ .

(٢) المفصل ص ١٦ .

(٣) الشذور ص ٣٣.

(٤) انظر الجمل في النحو ص ٦ .

علامـــات الإعـــراب

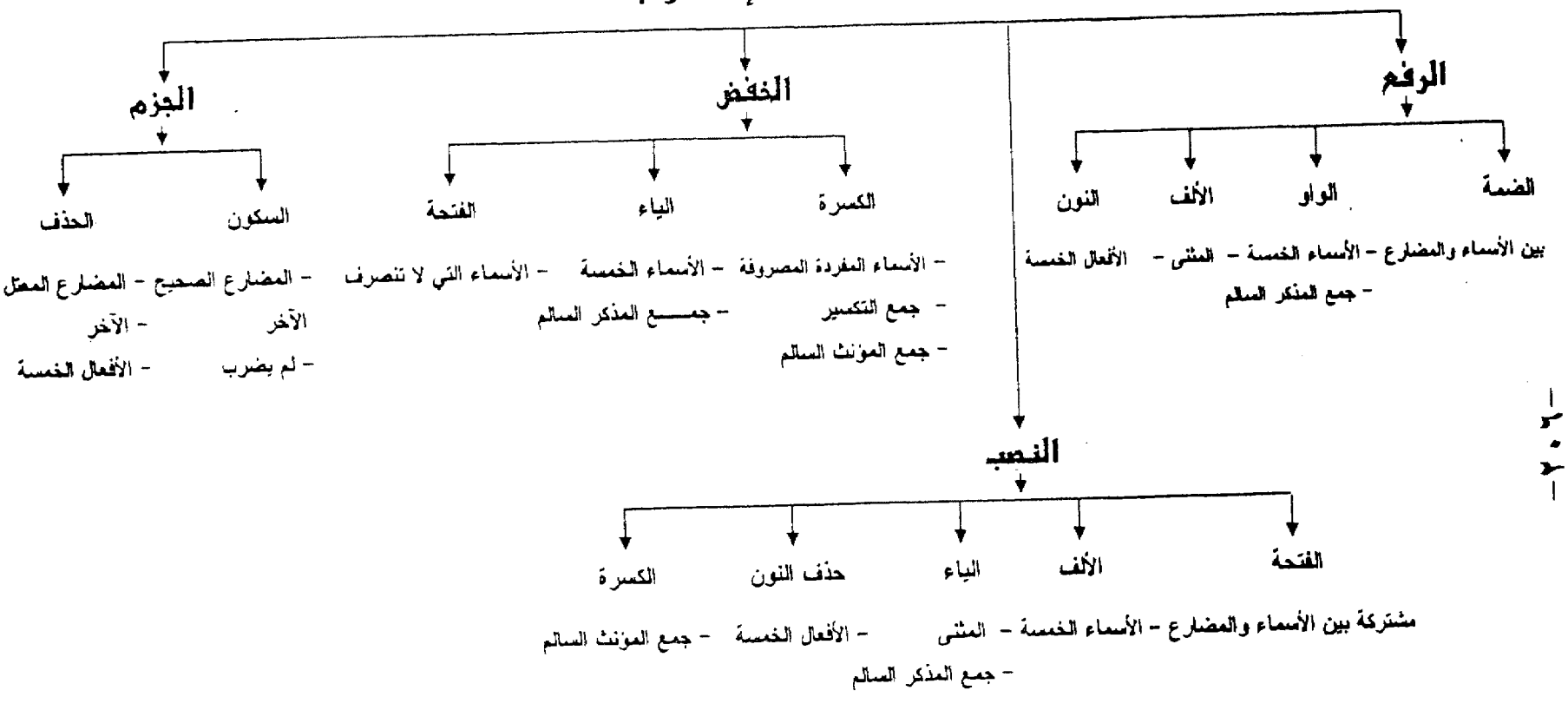

وظيفة الإعراب في العربية :

تعدّ ظاهرة الإعراب من أبرز الظواهر اللغوية في العربية الفصحى ، فقد التزمت به – كما أسلفت – وفق نظام معين يغلب عليه الاطّراد. فما سرُّ ذلك ؟

وهل له علاقة بفهم المعنى أم أنه أمر شكلي لا علاقة له بالمعنى ؟

هذه القضية شغلت النحاة – قديماً وحديثاً–، وكلٌّ أدلى بدلوه فيها. وإليك أهم الآراء التي قيلت في تفسير هذه الظاهرة ومناقشتها :

رأي النحاة القدامى :

يكاد النحاة القدامى – ما عدا قطربا – يجمعون على أن للإعراب علاقةً رئيسة بالمعنى. فبه يستدل على المعاني النحوية، وقرروا أنَّ الرفع علم الفاعلية، وأنَّ النَّصب علم المفعولية ، وأن الجرّ علم الإضافة . وسأنقل لك نصوصَ ثلاثة من أعلامهم في هذه الشأن.

يقول الزجاجي : ((إنَّ الأسماء لَمّا كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ومفعولة ومضافةً ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلةٌ على هذه المعاني ، بل كانت مشتركةً، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني . فقالوا : ضرب زيدٌ عمراً، فدلّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له ، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل واقع به، وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ ، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أنَّ الفعل ما لم يُسمَّ فاعله وأنَّ المفعول قد ناب عنه. وقالوا : (هذا غلامُ زيدٍ) فدلُّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه..))[1].

ويقول ابن جني في حدِّ الإعراب : ((هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعتَ: أكرمَ سعيدٌ أباه، وشكر سعيداً أبوه ، علمتَ برفع أحدهما ونصب الآخر

---

(١) الإيضاح ص ٦٩ .

الفاعلَ من المفعول، ولو كان الكلام شَرْجاً (أي : نوعا) واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه))[1].

ويقول الزمخشري في حديثه عن أنواع إعراب الاسم : ((هي الرّفع والنصب والجرّ، وكلُّ واحد منها علم على معنى، فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلاّ، وأمّا المبتدأ وخبره، وخبر إنَّ وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبَّهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب، وكذلك النصب علم المفعولية، والمفعول خمسة أضرب: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه ، والمفعول له ، والحال والتمييز . والمستثنى المنصوب، والخبر في باب كان، والاسم في باب إنَّ، والمنصوب بلا التي لنفي الجنس، وخبر ما ولا المشبّهتين بليس ملحقات بالمفعول ، والجرُّ علم الإضافة ....))[2].

وقد كان النُّحاة مدركين أن الإعراب ليس وحدّه المسؤولَ عن الكشف عن المعنى ، وأنَّ هناك وسائلَ أخرى تتخذها اللغة ويستبين بها المعنى ، يقول ابن جني : ((فإن قلتَ : فقد تقول : ضرب يحيى بُشرى ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله ، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصريف فيه بالتقديم والتأخير، نحو : أكل يحيى كُمَّثْرى ، لك أنْ تقدّم وأنْ تؤخر كيف شئت ، وكذلك : ضربَتْ هذا هذه، وكلَّم هذه هذا ، وكذلك إنْ وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف ، نحو قولك: أكرمَ اليحْييان البُشرَيِيْن ، وضربَ البشريين اليحيَوْن ، وكذلك لو أومأت إلى رجلٍ وفرس ، فقلت : كلَّم هذا هذا فلم يجبه

---

(١) الخصائص ١/٣٥ .

(٢) المفصّل ص ١٨ .

لجعلت الفاعل والمفعول أيّهما شئتَ؛ لأن في الحال بيانا لما تعني، وكذلك قولك : ولَدَتْ هذه هذه، من حيث كانت حال الأم من البنت معروفةً غير منكرة))[1].

ذكر ابن جني في نصه السابق خمساً[2] من القرائن اللفظية والمعنوية يستبين بها المعنى وهي :

١- قرينة الرُّتبة في مثل: (ضَرب يحيى بُشرى) .

٢- قرينة المناسبة المعجمية في : أكل يحيى كمثرى.

٣- قرينة المطابقة بين الفعل وفاعله في التأنيث والتذكير في : ضَرَبَتْ هذا هذه وكلَّم هذه هذا.

٤- قرينة الإعراب . ألف المثنى وياؤه ، وواو الجمع في : أكرم اليحييان البُشْريين ، وضربَ البشريين اليحيَوْن.

٥- قرينة الحال (الموقف) في : ولدَتْ هذه هذه ، فالأكبر سنّاً هي الأم والأصغر هي البنت.

ودونك نصّاً آخر يؤكّد أن النحاة أدركوا أنّ المعنى يتضح بقرائنَ أخرى غير الإعراب. يقول ابن يعيش : بعد أن تحدث عن العلامة الإعرابية وأثرها في المعنى: ((فإن قيل : فأنت تقول : ضَربَ هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى ، وتقتصر في البيان على المرتبة، قيل : هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا، لتعذر ظهور الإعراب فيهما، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما، أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير ...))[3].

ولا يظنن ظانٌّ أنَّ النُّحاة لم يدركوا قيمة القرائن الأخرى إلاّ عند غياب الإعراب، كإدراكهم لأهمية الرّتبة في نحو (ضربَ موسى عيسى) لغياب العلامة الإعرابية. كلاّ،

---

(١) الخصائص ٣٥/١ .

(٢) انظر أيضاً دلالة السّياق للدكتور : ردة الله الطلحي ص ٤٥٥ .

(٣) شرح المفصل ٧٢/١ .

بل إنهم أدركوا أهمية تلك القرائن في الإبانة عن المعاني النحويَة مع وجود الإعراب .

وخُذْ مثلاً – إنْ شئتَ– ما اشتملت عليه الأبيات التالية من الألفية من قرائن :

قال ابن مالك – في باب المفعول له – :

ينصب مفعولاً له المصدرُ إنْ ... أبان تعليلا كجُدْ شكراً ودنْ

وقال – في باب الحال – :

الحال وصفٌ فضلةٌ منتصبُ ... مفهمُ في حال كفرداً أذهبُ

وكونه منتقلاً مشتقًّا ... يغلبُ لكن ليس مستحقًّا

وقال – في باب التمييز – :

اسم بمعنى مِنْ مبينٌ نكرهْ ... ينصب تمييزاً بما قد فسرهْ

... الخ ولكن النُّحاة كما يرى د. تمام حسان أعطوا للعلامة الإعرابية نصيبا من العناية عظيماً، وبنوا نحوهم كلَّه عليها، وقامت على الإعراب نظرية العامل عندهم، وصنيعهم هذا أخمل ذكر القرائن الأخرى ، فبدا النحو العربي وكأنه إعراب خالص))[1].

(١) اللغة . معناها ومبناها ص ٢٣٢ ، وانظر أيضا مقالات في اللغة والأدب ص ٢٦٠ .

رأي قطرب :

يرى محمد بن المستنير ت ٢٠٦هـ المعروف (بقطرب) أن الإعراب إنما دخل الكلام تخفيفا على اللّسان من الثّقل الحاصل من الإسكان أثناء وصل الكلام، ولا علاقة له بالمعنى . قال : ((وإنما أعربت العربُ كلامها ؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السّكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام ...)) [١].

وقيل في الاعتراض عليه: لو كان الغرض من الإعراب عند العرب إنما هو حركة تعتقب سكونا ما تعددت عندهم حركات الإعراب ولكانت حركة واحدة تفي بالغرض .

وأجاب : ((لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم ، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركة واحدة)) [٢].

ويمكن الرّد عليه بأن علامات الإعراب تخضع لنظام معيّن ، يغلب عليه الاطّراد، ((ولو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرةً ، ورفعه أخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه ؛ لأنّ القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام ، وأيّ حركةٍ أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك. وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم ...)) [٣].

---

(١) انظر الإيضاح للزجاجي ص ٧٠.

(٢) المصدر السابق ص ٧١.

(٣) المصدر السابق ص ٧١ ، وانظر أيضا التبيين للعكبري ص ١٦٠ .

رأي إبـراهيم مصطفى :

يرى أنّ الضمة علم الإسناد ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يُسند إليها ويتحدث عنها، وأمّا الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواءً كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة، كما في : كتابُ محمدٍ، وكتاب لمحمدٍ ، وأمّا الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن ينتهي بها الكلمة كلّما أمكن ذلك. فهي بمثابة السكون في لغة العامة))[1].

وما ذكره إبراهيم مصطفى من دلالة الضّمة على الاسناد، والكسرة على الإضافة ادّعاه لنفسه ، وزعم أنه رأي اهتدى إليه ، على حين أن النّحاة المتقدمين جعلوا الإعراب حكما لفظيا، وأنّ علاماته – كما زعم – لا تدل على معنى عندهم)) [2].

والحقّ أنها بضاعة النّحاة ردّت إليهم ، وهم – كما أسلفنا- كانوا يرون أنّ علامات الإعراب دوالّ على معان تركيبية ، وقد قرروا أنّ الرفع علم الفاعلية، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة.

إذاً لا فرق بين ما رآه النّحاة وما رآه إبراهيم مصطفى في الضمة والكسرة والخلاف بينه وبينهم في الفتحة ، فهو يرى أنها ليست علامة على معنى وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب عندما لا يريدون معنى الإسناد ولا معنى الإضافة. أمّا النّحاة فيرون أنها علم المفعولية وما ألحق بها.

وحتى يستقيم لإبراهيم مصطفى ما رآه من أنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ذكر عدداً من الأدلة[3] على أن الفتحة أخفّ الحركات وأخفّ من

---

(١) انظر إحياء النّحو ص ٥٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٤١ .

(٣) المصدر السابق ص ٧٨– ٨٧ .

السكون أيضا ؛ إذ لو كانت حركة أخرى أخفَّ منها أو كان السكون أخفَّ منها للجئوا إلى ما هو أخفُّ دون الفتحة.

وناقشه في أدلته الشيخ محمد أحمد عرفة[1] مناقشة علمية على هدى وبصيرة، ووافقه في أنَّ الفتحة أخفُّ الحركات وبيَّن أنَّ قوله هذا يتفق مع أقوال النُّحاة ولا يختلف معهم. وقال إنَّ تكلّف المؤلف إقامة الدليل عليه من باب إقامة الدليل على مَنْ لا يخالفه، وملاحاة مَنْ لا يعاديه ، وإنما موضع الخلاف هو السكون، فهل هو أخفُّ من الفتحة ، كما يقول النُّحاةُ، أو الفتحة أخفَّ منه كما يقول إبراهيم مصطفى ؟

ثم رجَّح الشيخ أحمد عرفة – بأدلة قوية – ما قاله النّحاة من أنَّ السكون أخفُّ من الفتحة وأبطل ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى في كون الفتحة أخفَّ من السكون.

وقد كان رأي إبراهيم مصطفى في الفتحة أيضاً عُرضةً للنقد من الدكتور : أحمد علم الدين الجندي ، وأبدى عليه ملاحظتين :

١- إذا كان للضمة عمل والكسرة كذلك، وكلٌّ منهما يشير إلى معنى ويرمي إلى هدف، فلماذا سارت الفتحة في طريق مخالف عن أختيها ، حيث لم تجد لها معنىً ولا هدفا، إنَّ الواقع والتفكير لا يَقرُّ ذلك . ورأي إبراهيم مصطفى متأثر إلى حدّ ما برأي قطرب .

٢- أن إبراهيم مصطفى بنى رأيه على أنَّ الفتحة أخفَّ من السكون . على حين يرى د. الجندي أنَّ السكون أخفَّ من الحركة. ذلك أن الفتحة شروع في ألف، والضّمة شروع في واو ، والكسرة شروع في ياء، وأمّا السكون فليس شروعا في حرف آخر، فالحرف إذا نطقنا به محركا فقد نطقنا بحرف وشرعنا في آخر، وإذا نطقنا به ساكنا لم ننطق إلاّ بذلك الحرف. إذن فالحرف المتحرك حرف وبعض حرف ، والحرف الساكن حرف فقط، والحرف وبعض الحرف أثقل

---

(١) انظر كتابة (النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة) ص ١٦١- ١٦٤ .

من الحرف وحده ، إذن فالسكون أخفّ من الحركة ولو كانت الحركة فتحة[1].

ولا تعليق لدي على نقد د. الجندي سوى ما رآه من أن السكون أخفّ من الحركة فهُو رأي أكثر النحاة – كما تقدم – ، واحتجاجه على أن السكون أخف من الحركة بأن الفتحة شروع في ألف ... إلى آخر كلامه مسبوق فيه بالشيخ محمد عرفة [2]،إذْ ذكر هذا الاحتجاج في معرض الرّد على إبراهيم مصطفى أيضا.

---

(١) انظر علامات الإعراب بين النظر والتطبيق بحث بمجلة معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى ، العدد(٢) ، ص ٣٠٩- ٣١٠ .

(٢) انظر كتابه النّحو والنّحاة بين الأزهر والجامعة ص ١٦٣ .

رأي إبراهيم أنيس :

تحدث إبراهيم أنيس عن الإعراب حديثا مطوّلاً وأفراد له فصلاً كاملاً في كتابه (من أسرار اللغة) ، وجعل عنوانه (قصة الإعراب) ويمكن تلخيص ما قيل في هذا الفصل ومناقشته في التالي :

في بداية الفصل نلمس من د. أنيس تشكيكاً وإنكاراً لوجود الإعراب في العربية، وزعماً بأنه قصة مختلقة من نسج النُحاة ، يقول بلغة ساخرة: ((ما أروعها قصةً ! ! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغويةٍ متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية ، ثم حيكت وتمَّ نسجُها حياكةً محكمةً في أواخر القرن الأول الهجري، وأوائل الثاني على يد قومٍ من صناع الكلام)) [1].

وأقول : ليس للدكتور أنيس ولا لغيره أن ينكر ظاهرةً لغويةً موجودة في القرآن الكريم والحديث الشريف وأشعار العرب وخطبهم ونثرهم . فهذه الحقائق التاريخية تردّ عليه. ولعل تلك الحقائق هي التي دفعت د. أنيساً إلى التراجع — ولو يسيراً — عن إنكاره للإعراب والاعتراف بوجود بعض ظواهره. قال في الإجابة عن سؤال افترضه : ((كيفَ إذن نشأ هذا الإعراب الذي نظمه لنا النَحاة ، وألفوا لنا فيه المجلدات الضخمة؟ أجاب : ((ليس من المعقول أنْ نزعم أنه كان كلُّه من نسيج خيالهم ، وأنهم اخترعوه اختراعاً ، أو ارتجلوا قواعده ارتجالاً دون أساس اعتمدوا عليه ، ودون سماع بعض ظواهره على الأقل من أفواه الفصحاء من العرب في صدر الإسلام)) [2].

ويقول في موضع آخر : ((نحن نؤمن إذن أنه كان للإعراب أسس ملتزمة في وصل الكلمات بعضها ببعض على الأقل في اللغة النموذجية ، وفي لهجات الحجاز ، نؤمن بأن

---

(١) من أسرار اللغة ص ١٩٨.

(٢) المصدر السابق ص ٢١٦.

ظاهرة تحريك الكلمات في الوصل كانت موجودةً، ولكننا نخالف النُّحاة في تفسيرها وفي أصل نشأتها)) [1].

وأقول : حسنا ما دام اعترف د. أنيس وأقرّ بوجود الإعراب فلا ضير عليه أنْ يخالف النحاةَ في تفسير هذه الظاهرة ، إذْ يرى أن الحركات الإعرابية لا صلة لها بالمعنى كما يزعم النّحاة ، وليست سوى وسيلة لوصل الكلمات بعضها ببعض يقول : ((ويظهر والله أعلم أن تحريك أواخر الكلمات كان صفةً من صفات الوصل في الكلام شعراً أو نثراً، فإذا وقف المتكلم أو اختتم جملته لم يحتج إلى تلك الحركات، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يُسمى السكون)) [2].

ورأيه هذا أشبه برأي قطرب (محمد بن المستنير) قديماً ، ولكنه لم يقف عند هذا الحدّ . بل حاول جاهداً أنْ يجد نظاماً لتغير أواخر الكلمات بين الفتح والضم والكسر، وأن ذلك لم يكن اعتباطاً ولا عشوائياً، وإنما يخضع لأصول عنده ، ولكنها تخالف أصول النُّحاة . ومن أهم تلك الأصول عنده :

- أن الأصل في جميع كلمات اللغة ألا تحرك أواخرها إلاّ حين تدعو الحاجة إلى هذا، أو بعبارة أخرى : حين يدعو النظامُ المقطعيّ إلى هذا التحريك .

ويسيطر على نظام المقاطع في اللغة العربية أمران [3]:

الأول : الحرف الساكن يجب تحريكه بأيٍّ حركة حين يقع في وصل الكلام بعد حرف مدّ.

الثاني: لا يصح أنْ يتوالى في وسط الكلام حرفان ساكنان.

- **أن الذي يعين الحركةَ عنده – حين تدعو الحاجة إلى تحريك آخر الكلمة – أحدُ عاملين :**

---

(١) المصدر السابق ص ٢٤٩ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٢٠ .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥٤ .

أولهما : طبيعة الصوت وإيثاره لحركة معيّنة . كإيثار حروف الحلق لـ

وثانيهما : انسجام تلك الحركة مع ما يجاورها من حركات . ولذلك كانت التخلص من التقاء الساكنين ضمّةً في مثل (قالتُ اخْرُج) ، وكسرةً في مثل (قالتِ اضْرِب) [1].

- أنَّ تحريك أواخر الكلمات لم يكن ضروريا في القلة من الأحيان، ولا يتطلبه نظام توالي الحروف العربية . ففي مثل (الشجرُ مورق) افترض أن الأصل في كلٍّ من الكلمتين ألا يحرك آخرُهما ، وزعم أن العرب نطقتها هكذا (الشجرْ مُورقْ) ومثل هذا لا يأباه نظام توالي الحروف العربية ؛ لأنه لم يتوال فيها حرفان ساكنان، وتساءل عن السِّر في إصرار النّحاة على تحريك الراء في كلمة الشجر بالضمة، وأجاب بأنه لا ضرورة للحركة في مثل هذا الموضع، ولكن النّحاة حين أرادوا اطّراد قواعدهم الإعرابية توهموا أنَّ هنا أيضا حركةً ، والتمسوا لها وجها من وجوه الإعراب)) [2].

وهنا نرى د. أنيسا يعود مرةً أخرى إلى إنكار بعض مظاهر الإعراب متهماً النّحاة بأنهم هم الذين اختلقوا الضمة في مثل (الشجرُ مورق) لاطراد قواعدهم في الإعراب . وللرد عليه أقول : هل كان النّحاة أيضاً – ولم تعرف طلائعهم إلاّ بعد منتصف القرن الأول الهجري – هم مختلقي الضّمة في كلمة (الشجر) في قوله تعالى : ﴿ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ ﴾ [3] وأمثالها كثير؟!.

وبعد تلك الأصول التي قررها د. أنيس لتحريك أواخر الكلمات اتّخذ من قصيدة أبي ذؤيب الهذلي (العينية) أنموذجاً ليطبق عليه ما انتهى إليه من أصول .

---

(١) المصدر السابق ص ٢٥٩ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٥٦ .

(٣) الرحمن آية : ٦.

فذكر أن قصيدة أبي ذؤيب اشتملت على أكثر من ثمانين اسماً منوناً تخضع الحركات التي قبل نون تنوينها لا إلى أصول الإعراب عند النّحاة . بل إلى طبيعة الصوت أو ما يكتنفه من حركات أخرى . ورَجّح أنَّ الكسرة في آخر كلمة (مُعتِبٍ) في قول أبي ذؤيب :

أَمِنَ المنونِ ورَيبها تتوجعُ والدّهرُ ليس بمعتِبٍ مَنْ يجزعُ

سببها الانسجام مع الكسرة التي قبلها في تاء هذه الكلمة (معتِبٍ) [1]، ولَما رأى أنَّ هذا التفسير لن يطرد معه في أبيات القصيدة كلِّها ، بل إنَّ أبا ذؤيب في ثاني أبيات قصيدته لم يؤثر هذا التجانس ، فجاءت كلمة (شاحباً) مفتوحة الآخر منونة على الرّغم من كسرة الحاء قبلها . وذلك في قوله :

قالت أُميمةُ ما لجسمك شاحِباً منذ ابتذلت ومثل مالك ينفعُ

لجأ د. أنيس إلى فرض ذلك التجانس على قول الشاعر، ورجّح أن الكلمة قد نطق بها الشاعر (شاحِبٍ) بكسر الباء لتنسجم مع الحركة التي قبلها)) [2].

وإنْ تعجب فاعجب من د. أنيس ؛ إذ عاب على النحاة تدخلهم في كلام فصحاء العرب وأصحاب اللّسن فيهم من أمراء وشعراء ، ولكنه يعطي لنفسه الحقّ في التدخل في شعر أبي ذؤيب .

ويقول د. مهدي المخزومي في معرض الرّد عليه : ((وهل يرى أنَّ هذه الآية من سورة الجن، وهي قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [3] إنما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم (كَذِبٍ) بكسر الباء؛ لتنسجم مع كسرة الذّال ،

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٤ .

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٦٤ .

(٣) سورة الجن ، آية : ٥.

كما زعم أنَّ أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة (شاحِباً) في البيت السابق (شاحِبٍ) بكسر الباء؟))[1].

ولم تكن كلمة (شاحبا) الكلمة الوحيدة التي لم يراعِ فيها أبو ذؤيب التجانس مع كسرة ما قبلها. وقد أحصيتُ ما في القصيدة من أسماء منونةٍ مكسور ما قبل آخرها ، فوجدتها اثنين وعشرين اسماً، تسعةٌ منها جاء ما قبل نون تنوينها مكسوراً، متَّفقةً مع مَبْدأ د. أنيس ،وهي : (مُعْتبٍ) في البيت الأول ، و (ناصِبٍ) في البيت الثامن، و (بارِدٍ) في البيت السابع والعشرين ، و (قانِصٍ) و (مُتَلَبِّبٍ) في البيت التاسع والعشرين، و(عائِطٍ) في البيت الحادي والثلاثين ، و (قانِئٍ) في البيت الرابع والخمسين، و (بنوافِذٍ) في البيت الثاني والستين ، و (ماجِدٍ) في البيت الثالث والستين.

وبقيةُ الأسماء وعددها ثلاثة عشر اسماً ، جاء ما قبل نون تنوينها مفتوحاً أو مضموما، ولم يتجانس مع كسرة ما قبله ، مخالفةً مبدأ التجانس عند د. أنيس وهذه الأسماء هي : (شاحِباً) في البيت الثاني ، و (لاحِقٌ) في البيت الثامن ، و (وابِلٌ) في البيت الثامن عشر، و (مُتقلِّبٌ) في البيت الخامس والعشرين ، و (رائِغاً) و (عَجِلاً) في البيت الثاني والثلاثين ، و (فهارِبٌ) و (بارِكٌ) في البيت الرابع والثلاثين ، و (تارِزٌ) في البيت الثامن والأربعين ، و (مستشعِرٌ) في البيت التاسع والأربعين ، و (مُتفلِّقٌ) في البيت الرابع والخمسين ، و (واثِقٌ) في البيت الثامن والخمسين ، و (متوشِّحٌ) في البيت التاسع والخمسين .

فهل يزعم د. أنيس أنَّ أبا ذؤيب نطق بهذه الأسماء الثلاثة عشر مكسورة الآخر ، لتجانس ما قبلها كما زعم ذلك في (شاحِباً) ، وأنَّ النحاة هم الذين غيروا حركة أواخرها ؛ لتنسجم مع أصول الإعراب عندهم ؟! .

---

(١) مدرسة الكوفة ص ٢٥١ .

ويرى د. أنيس أن الكلمات الخالية من التنوين في شعر أبي ذؤيب ، مثل (المنون، وريب ، والدهر) في البيت الأول ، قد حُركتْ أواخرها ؛ لأن نظام المقاطع قد تطلب هذا، ولكنّه أبى أن تكون حركةُ النون في كلمة (المنون) الكسرة كما نطق بها الشاعر، وكما هو موافق لأصول النّحاة ، ورجّح أن الشاعر قد نطق بهذه الكلمة مفتوحة النون، هكذا (أمن المنُونَ وَريبها) ؛ لانسجام هذا مع طبيعة النون وما يكتنفها من حركات. فالانسجام بين الحركات يأبى توالي الضّم ثم الكسر ثم الفتح كما يزعم النحاة هنا في رأيه[1].

وإذا كان د. أنيس يرى أن النون من كلمة (المنون) حقّها الفتح ، مراعاةً للقانون الصوتي الذي ذكره ، وأن الشاعر نطقها بالفتح، وغيَّرها النحاة إلى الكسر مراعاة لأصولهم في الإعراب فماذا عساه يرى في كلمة (المنون) نفسها من قوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ * قُلْ تَرَبَّصُوا . . . . ﴾ [2] جاءت (المنون) بكسر النون. وهكذا تقرأ حين وصل الآية بما بعدها .

هل يرى أن النون حقّها الفتح لا الكسر ، كما زعم ذلك في (المنون) من بيت أبي ذؤيب . أم أنّ حقها الضّم ؛ لأنه قد اكتنفها في الآية حرفان مضمومان (النون الأولى والقاف)؟! أمّا كسر النون وهو الوجه الحق الذي تُقرأ به الآية فأحسبه لا يتفق مع المبدأ الصوتي الذي أخذ به ؛ لأنه يترتب عليه توالي الضم ثم الكسر ثم الضم ،وهو أكثر صعوبةً من توالي الضم ثم الكسر ثم الفتح الذي أباه.

ومن هنا نتبين خطل هذا المبدأ . وقد ذكر د. أنيس أمثلة أخرى على مبدئه هذا . ولكنها لا تثبت أمام الاختبار.

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٥.

(٢) الطور ، آية ٣٠- ٣١ .

ويرى د. أنيس أنَّ بعض الكلمات في قصيدة أبي ذؤيب يقتضي نظامُ المقاطع إسكانَها، وعدم تحريكها ؛ لأنه لم يتوالَ فيها حرفان ساكنان، ولكنها جاءت محركة عند النّحاة ، ويمثل لذلك بكلمتي (أُميمة) في البيت الثاني و (يلائم) في البيت الثالث، ورجَّح أن الشاعر كان ينطق مثل هاتين الكلمتين دون تحريك الآخر ، فيقول هكذا :

* قَالتْ أُميمَةُ ما لجسك شاحِبٍ *

* أم ما لجنبكَ لا يلائمْ مضجعا *

وذكر أنَّ هذا الإنشاد لا يغيّر شيئاً من الوزن الشعري ولا من أصول العروضيين؛ لأن الذي يترتب عليه في البيتين وهما من البحر (الكامل) أنْ تصبح (مُتَفاعلن) ، (مُستفعلن) ، وقد أجازه العروضيون [1].

ولكن هذا المبدأ يغير من أوزان بعض البحور (كالطويل) ، فقصيدة أبي ذؤيب التي مطلعها :

هل الدّهر إلاّ ليلةٌ ونهارُها ... وإلاّ طلوعُ الشمسِ ثم غيارُها

نرى بيتها الثاني وهو :

أبى القلب إلاّ أمَّ عمرٍو وأصبحتْ ... تُحرِّقُ ناري بالشُّكاة ونارها

/٥//	/ / ٥ / ٥ / ٥	/٥//	٥//٥//
فعول	مفاعيلن	فعول	مفاعلن

فيه كلمة (تُحرِّق) قد حرك آخرها بالضم دون ضرورة ملحة كما يرى د. أنيس وزعم أن الشاعر قد نطقها بالإسكان هكذا :

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٦، ٢٦٧ . إسكان ثاني (متفاعلن) فتصبح (مَسْتَفْعلن) أجازه العروضيون في البحر (الكامل) لكثرة المتحركات ، ويسمى (الإضمار) انظر كتاب العروض للأخفش ص ١٤٤ .

.....	تُحَرِّقْ	نـــاري بالشَّكاة		ونارُها
	٥//٥/	/ ٥ / ٥ / ٥	//٥/	//٥//٥
	فعولن	مُـسْتَفْـعِـلْ	فعول	مفاعلن

وقد ترتب على هذا الإنشاد أنْ تصبح (مفاعيلن) (مُسْتَفْعِلْ) ، ولم يقل به العروضيون . ولكنَّ هذا التغيير لا يأبه به د. أنيس . يقول : ((وهذا التغيير الطفيف وإن لم يقل به أهل العروض ، فيما أظن ، لا يكاد يؤثر في وزن البيت شيئاً، يشهد بهذا أصحاب الآذان الموسيقيّة المرهفة))[1].

وهَبْ أننا جارينا د. أنيسا في أن نظام المقاطع يقتضي عدم تحريك بعض أواخر الكلمات، وقبلناه في الشعر على الرّغم من تغييره للوزن العروضي لبعض البحور – كما رأينا – فهل نقبل هذا النظام المقطعي في القرآن الكريم؟

لقد اخترت إحدى آيات القرآن الكريم دون تعمد وهي قوله تعالى :

﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2].

فلو طبقنا على هذه الآية نظام المقاطع لوجدنا فيها تسعَ كلمات تستحق الإسكان وعدم تحريك الآخر؛ لأنه لم يتوالَ فيها حرفان ساكنان. وهي: (ربُّك ، الملائكة ، أتجعل، يفسد ، نسبِّح ، بحمدك ، نقدس ، لك ، أعلم) .

فهل يرى د. أنيس أنَّ هذه الكلمات قُرئت بالإسكان في حال الوصل وفقا لقانونه؟! لا أظنه يجرؤ على ذلك.

وخلاصة القول عندي أن الأصول التي اعتمدها د. أنيس ، وفسَّر بها تحريك أواخر الكلمات أو إسكانها لا تثبت أمام الاختبار والتطبيق على واقع اللغة الفصحى .

---

(١) من أسرار اللغة ص ٢٦٧ .

(٢) البقرة ، آية : ٣٠ .

رأي د. تمام حسّان :

يرى د . تمام أن العلامة الإعرابية ليست المسؤولة وحدّها عن كشف المعنى، وأنها- وحدها -- قاصرة عن النهوض بهذه الوظيفة لأمرين :

١- أن المعرباتِ التي تَظهر عليها الحركات أقلُّ بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الكلمات . فهناك الإعراب بالحذف ، والإعراب المقدّر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل،وهناك المحل الإعرابي للمبنيات والمحل الإعرابي للجمل، وكلّ هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة.

٢- أن العلامة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد، كدلالة الضّمة على رفع الفاعل ، ونائبه، والمبتدأ ، والخبر، واسم كان، وخبر إنَّ، والتابع المرفوع...الخ، وذلك لابد أنْ يؤدي إلى اللّبس، ما لم تقم علاماتٌ أخرى غيرُ علامةِ الإعراب إلى جانبها ؛ لتتضافر مع هذه العلامة على الوصول إلى أمن اللّبس الذي هو مطلب اللّغة[1].

ومن ثَمَّ يرى د. تمام أن المعنى إنما يتضح بعصبة من القرائن المتضافرة، لا بالعلامة الإعرابية وحدها التي أعطاها النحاة اهتماماً زائداً على حساب القرائن الأخرى، فبنوا نحوهم كلّه عليها، وقامت على الإعراب نظرية العامل عندهم، حتى بدا النّحو العربي وكأنه إعراب خالص، حَدثَ كلُّ ذلك في وقت لم تكن فيه العلاماتُ الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن التي يتضح بها المعنى. ويؤكّد د. تمام دائماً على هذا المبدأ (أعني مبدأ تضافر القرائن) يقول : ((ولا أكادُ أملُّ ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم "تضافر القرائن"))[2].

---

(١) انظر اللغة معناها ومبناها ص ٢٣١، والتمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها ص ٤٥.

(٢) اللغة معناها ومبناها ص ٢٠٧ .

وقد قسم القرائن إلى نوعين : قرائن لفظية ، وهي : (العلامة الإعرابية ، والرّتبة، والبنية ، والمطابقة، والرّبط، والتّضام ، والأداة، والنغمة) وهذه الأخيرة لا تكون إلاّ في كلام منطوق.

وقرائن معنوية : ومنها قرينة الإسناد، وقرينة التخصيص وهي قرينة كبرى يتفرع عنها قرائن معنوية أخصّ منها، كـ (التعدية ، والغائية ، والمعيّة ، والظرفية ، والتحديد، والتوكيد، والملابسة، والتفسير، والإخراج)[1].

والنّص عند د. تمام تحفّه مجموعة من تلك القرائن اللفظية والمعنوية تتضافر فيما بيها على بيان المعنى، ولا تستقل إحداها بالكشف عنه، ففي جملة مثل (ضربَ زيدٌ عمراً) يرى د. تمام أنّ فاعلية زيد ليست وظيفة العلامة الإعرابية فقط ، وإنما يتضافر معها أنّ زيداً:

١- اسم (قرينة البنية).

٢- تقدّمه فعل (قرينة الرّتبة).

٣- مبني للمعلوم (قرينة البنية) .

٤- دلّ على فاعل الفعل (قرينة الإسناد) .

وأن (عمراً) في المثال مفعول به بدلالة القرائن التالية :

١- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة البنية).

٢- أنه منصوب (قرينة الإعراب).

٣- أنه دلّ على مَنْ وقع عليه الحدث (قرينة التعدية)

٤- أن رتبته من كلّ من الفعل والفاعل هي رتبة التأخير (قرينة الرُّتبة).

---

(١) اللغة معناها ومبناها ص ١٩٤ .

٥- أن هذه الرّتبة غير محفوظة (قرينة الرُّتبة أيضا) [١].

وقد اعترف د. تمام في شجاعة بأنَّ نحاتنا القدماء – رحمهم الله – لم يكونوا غافين عن قيمة هذه القرائن التي سوى الإعراب في إيضاح المعنى النحوي. ولكنهم لم يضعوا هذه القرائن التي عرفوها فرادى في نظام شامل، ولم يدرسوا النحو في إطارها ، وإنما درسوه في إطار العامل ، مهتمين اهتماماً شديداً بقرينة واحدة من هذه القرائن هي العلامة الإعرابية بحيث وجّهت كلّ القرائن لخدمتها، وتحديدها، وكأنها وحدها هي الغاية [٢].

وأتفق مع د. تمام في أنَّ المعنى يستبين بتضافر عدد من القرائن اللفظية والمعنوية – كما رأينا – غير أني أرى أن القرائن حين تتضافر في الكشف عن المعنى لا تكون سواء في هذا الكشف ، ولا تكون على درجة واحدة من الأهمية . فأحيانا تكون إحدى القرائن في التركيب أكثر إسهاما من أخواتها في إيضاح المعنى ، فيكون لها فضل مزيّة وبيان، بل إن القرينة الواحدة قد تكون نشطة في إيضاح المعنى في تركيب ، وخاملةً في تركيب آخر. وإليك – أخي القارئ – بعض الأمثلة للتدليل على ذلك:

في قوله تعالى : ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [٣].

فالعلامة الإعرابية التي تشكل بها كلمة (يعقوب) أكثر إسهاماً من القرائن الأخرى في الكشف عن المعنى المراد في الآية، فرفع (يعقوب) يجعله معطوفاً على (إبراهيم) ، وعلى هذا الوجه تكون وصية إبراهيم خاصة ببنيه ولم تشمل حفيده

---

(١) المصدر السابق ص ١٨١ ، وانظر أيضاً التمهيد في اكتساب العربية ص ٤٦، ٤٧ .

(٢) انظر التمهيد في اكتساب العربية ص ٤٦ ، وانظر أيضاً العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث د. محمد حماسة عبد اللطيف ص ١١٢ .

(٣) سورة البقرة : آية ١٣٢ .

(يعقوب) ويكون معنى الآية : ووصى بها إبراهيم بنيه ووصى بها يعقوب بنيه أيضا. أي أن يعقوب (مُوصِي) بكسر الصاد كإبراهيم عليهما السلام.

أمّا نصب (يعقوب) فيجعله معطوفاً على المفعول به (بنيه) ، وعلى هذا الوجه تكون وصية إبراهيم عليه السلام شاملةً حفيده يعقوب ، ويكون معنى الآية ، ووصى بها إبراهيم بنيه ونافلته يعقوب . أي أن يعقوب (مُوصَى) بفتح الصاد ، وقد قُرئت الآية بالوجهين[1].

وانظر إلى قيمة العلامة الإعرابية في قول عُتْبَان الحَرُوري :

فإنْ يَكُ منكُمْ كان مروانُ وابنُه ... وعمرو ومنكُمْ هاشمٌ وحبيبُ

فمِنّا حُصَين والبطينُ وقُعْنُبٌ ... ومَنا أميرُ المؤمنين شَبيبُ

فإنه لما بلغ الشِّعرُ هشاماً ، وظفر به قال له :أنت القائل :

* ومنّا أميرُ المؤمين شبيبُ *

قال : لم أقل كذا وإنما قلت:

* ومنّا أميرَ المؤمنين شبيبُ *

فتخلص بفتحه الرّاء بعد ضمّها [2].

فنلاحظ أنَّ فتحة الراء من (أمير) أنجاه من هلاكٍ محقق . ذلك أنَّ المعنى برفع (أمير) أن شبيباً هو أمير المؤمنين لا هشاما، فـ (منا) خبرٌ مقدم ، و (أمير) مبتدأ مؤخر، و (شبيبُ) عطف بيان أو بدل .

أما نصب (أمير) فيكون على النّداء بحرف نداء محذوف ، أي :

---

(١) قراءة الجمهور (يعقوبُ) بالرفع ، وقرأ إسماعيل بن عبد الله المكي، والضرير، وعمرو بن فائد الأسواري بالنصب ، انظر البحر المحيط ٣٩٩/١، والكشاف ٣١٣/١ .

(٢) انظر تحرير التحبير لابن أبي الإصبع ص ٢٤٩- ٢٥٠ .

((ومنا- يا أميرَ المؤمنين شبيبُ)) ، وتكون جملةُ النداء معترضةً بين المبتدأ والخبر. ومعنى الجملة على هذا الوجه إخبار بأن شبيبا من قوم الشاعر لا أنه أمير، وإقرار بأن هشاماً أمير المؤمنين. وواضح أنَّ الفرق بين المعنيين كبير، وما أظن له مرجعا سوى العلامة الإعرابية.

على حين أننا نجد العلامة الإعرابية نفسها يقلّ ويتضاءل دورها في الكشف عن المعنى في قوله تعالى : ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾[1].

قرأ الجمهور : (ليُخْرِجنَّ الأعزُ منها الأذلَ) ، وقرأ قوم[2] (لَيَخْرُجَنَّ) بالياء المفتوحة وضمّ الرّاء.

ونلاحظ أنَّ ضبط كلمتي (الأعز والأذل) في كلتا القراءتين لم يختلف ، (فالأعز) بالرفع ، و (الأذل) بالنصب ، ولكن الموقع الإعرابي لهما والمعنى مختلف . ففي قراءة الجمهور : (الأعزُ) فاعل ، و (الأذل) مفعول به، وهو من كلام ابن سلول رأس المنافقين، يعني بالأعز نفسه وأصحابه ، وبالأذل المؤمنين[3].

وعلى القراءة الأخرى (الأعز) فاعل ، و (الأذلَ) نصب على الحال، والمراد بالأعز والأذل في هذه القراءة المؤمنون، والمعنى : لَيَخْرُجَنَّ المؤمنون ذليلين.

ولا أظن أحداً ينكر أن الذي وَجّه المعنى هذه الوجه في القراءتين هو صيغة وبنية الفعل السابق لكلمتي (الأعز والأذل) ، ففي قراءة الجمهور: (لَيُخرِجَن) بضم الياء وكسر الراء ، الفعل متعَدٍ إلى مفعول؛ لأنه مضارع (أخرج) ، ومن ثَمَّ حكمنا على (الأعز) بالفاعلية، و (الأذل) بالمفعولية.

---

(١) سورة المنافقون : آية ٨ .

(٢) انظر القراءة مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٢/ ٣٨١، والبحر المحيط ٢٧٤/١ ، وذكرها ابن هشام في شرح قطر الندى ص ٢٦٣ .

(٣) انظر البحر المحيط ١/ ٢٧٤ .

أمّا في القراءة الأخرى : (لَيَخْرُجَنَّ) بفتح الياء ، وضم الرّاء، فالفعل غير متعّد، لأنه مضارع (خرج) ، ومن ثمّ حكمنا على (الأعز) بالفاعلية ، و (الأذل) بالحالية.

فقرينة (البنية) هنا بمصطلح د. تمام كانت أكثر إسهاماً من العلامة الإعرابية وغيرها في الكشف عن المعنى .

وأحياناً تكاد العلامة الإعرابية تفقد قيمتها في الكشف عن المعنى وتتكفل قرائن أخرى بالكشف عنه. ففي الآيات التالية على سبيل المثال : ﴿ أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ . . . . ﴾ (١) ، ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ . . . . ﴾ (٢) ، ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ . . . ﴾ (٣) ، ﴿ تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ . . . . ﴾ (٤) ، ﴿ وَإِذَا مَسَّ الْإِنسَانَ ضُرٌّ . . . . ﴾ (٥) .

نلاحظ أن العلامة الإعرابية تكاد تتلاشى قيمتها في الكشف عن معنى الفاعلية والمفعولية، ولو تعمدنا إسقاط العلامة الإعرابية من الآيات لبقي معنى الفاعلية والمفعولية واضحاً؛ لأن قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية تكفلت بالكشف عن المعنى.

ذلك أن الأفعال التي قبل الفاعل والمفعول في الآيات ، وهي (حَضرَ ، يتوفى ، أخذ، تلفح ، مسّ) صالحة للاسناد لأحد الاسمين الواقعين بعدها، دون الآخر. ففي الآية الأولى مثلاً الفعل (حَضَرَ) مسندٌ إلى الموت ، فهو الذي حضر يعقوب عليه السلام لا العكس، وفي الآية الثانية الفعل (يتوفى) مسندٌ إلى الملائكة ، فهم الذين يتوفون

---

(١) البقرة : من الآية : (١٣٣).

(٢) الأنفال : من الآية : (٥٠).

(٣) هود : من الآية : (٦٧).

(٤) المؤمنون : من الآية :(١٠٤).

(٥) الزمر: من الآية : (٨) .

الكفار لا العكس، فقرينة الإسناد وهي قرينة معنويَّة هي التي كشفت عن الفاعل والمفعول.. وهكذا في بقية الآيات .

ومع وضوح المعنى في الآيات بقرينة الإسناد التزمت الآيات بالعلامة الإعرابية؛ لأن الإعراب جزء من نظام اللغة يجب الالتزام به متى كانت الكلمة صالحةً له، وإنْ كان المعنى متّضحاً بدونه . يقول العكبري : ((إذا ثبت الحكم لعلة اطّرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلّة ، ألا ترى أنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى ، كما لو قلتَ : (ضربَ الله مثلاً) فإنك ترفع الفاعل وتنصب المفعول ، مع أن الفاعل والمفعول معقول قطعاً)) [1].

ويقول الصَّبان : ((الإعراب قد يدخل فيما لا إلباس فيه نحو : "يشربُ زيدٌ الماءَ" حملاً على ما فيه إلا لباس ؛ ليجري الباب على سَنن واحد)) [2].

وأحياناً تكون العلامة الإعرابية صُورية لا يعتد بها في الإبانة عن المعنى، ويتضح المعنى بواسطة قرائن أخرى سواها . وذلك في نحو :

قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ الرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ ﴾ [3].

وقوله تعالى : ﴿ مَا تَسْبِقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجَلَهَا ﴾ [4].

وقوله تعالى : ﴿ كَذَٰلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ ﴾ [5].

---

(١) انظر التبيين من مذاهب النحويين ص ١٨٨.

(٢) انظر حاشيته على الأشموني ٦٧/١ .

(٣) الشعراء : آية : (٥) .

(٤) الحجر : آية : (٥) .

(٥) الذاريات : آية (٥٢).

كتابخانه ومركز اطلاع رسانی
بنیاد دایرة المعارف اسلامی

وقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾[1].

وقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَرَاكُم مِّنْ أَحَدٍ ﴾[2].

فالمجرور بمن في كلٍّ من هذه الآيات — وهو : ذكر ، وأمة ، ورسول، ومثقال ، وأحد — فاعل ، والذي قضى بإعرابها هذا الإعراب هو الفعل قبلها، ولا يضر هذه الزيادات وأثرها الإعرابي ؛ لأن الفعل هو مناط التعليق.

وكذلك القول في قوله تعالى : ﴿ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ ﴾[3]، وقوله تعالى : ﴿ مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ ﴾[4]، وقوله تعالى : ﴿ مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ ﴾[5].

المجرورات وهي — ولدٌ ، ورزق، وسلطان — مطلوبةٌ مفعولاً للفعل على الرّغم من تلك الزيادة[6].

وخلاصة القول : أن الفعل الذي قبل الأسماء المجرورة بمنْ بنوعيها هو الذي حتم إعرابَ النوعِ الأول فاعلاً، والنوعِ الثاني مفعولاً، أو بمعنى آخر قرينة الإسناد في النوع الأول هي التي حتمت الفاعلية للمجرورات، وقرينة التعدية في النوع الثاني هي التي حتمت المفعولية . للمجرورات أيضاً . أمّا العلامة الإعرابية لحرف الجرّ الزائد (مِنْ) فلا دخل لها بالفاعلية ولا المفعولية.

---

(١) يونس : آية (٦١) .

(٢) التوبة : آية (١٢٧).

(٣) المؤمنون : آية (٩١) .

(٤) الذّاريات: آية (٥٧).

(٥) يوسف : آية (٤٠).

(٦) انظر بحث تحليل الجملة الفعلية للدكتور/ محمد إبراهيم البنا، منشور بمجلة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها، بجامعة أم القرى ، العدد ٢ ص ٩٦ .

التّرخص في الإعراب :

نجد في بعض الأحيان العلامة الإعرابية لا تجري على المألوف من قواعد الإعراب، ونراها وقد عُدِل بها عن الوجه المشهور ، ولعل في تراثنا العربي شواهد غير قليلة على هذه الظاهرة ، ومن ذلك قول العرب: (هذا جُحر ضَبٍّ خَرِبٍ) بجرّ (خرب) ، وحقّها الرّفع ؛ لأنها صفة الجحر لا الضّب . ومثله قول امرئ القيس :

كأنَّ ثبيراً في عرانين وبلهِ ... كبيرُ أناسٍ في بجادٍ مُزَمَّلِ

بجرّ (مزمّل) ، وحقُّها الرفع ؛ لأنها صفة (لكبير) لا (لبجاد) ؛ إذ لا يُوصف البجاد بأنه (مُزمَّل) بفتح الميم المشددة ، وإنما يكون (مُزمّلا) بكسرها.

وقد حمل النّحاة[1] الجرَّ في (خَرِبٍ) و (مُزمَّلٍ) على الجوار لما قبلهما ، (أي : المناسبة الصوتية بين الكلمة وجارتها).

ومنهم مَنْ توسع في إعراب الجوار وحمل عليه بعض آي القرآن ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ . . ﴾[2] فأجاز الأخفش[3] وأبو عبيدة[4] في قراءة من قرأ من السّبعة[5] بخفض (وأرجلكم) أن الخفض فيه على الجوار لـ (رؤوسكم) والمعنى للغُسل، أي أنه معطوف على المنصوب (وجوهكم) أول الآية والمعنى: ((واغسلوا أرجلكم)).

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٤٣٦ ، والمقتصب ٤/٧٣، والخزانة ٥/ ٩٨- ٩٩.

(٢) المائدة : آية (٦) .

(٣) انظر معاني القرآن ١/٢٥٥ .

(٤) مجاز القرآن ١/١٥٥.

(٥) قراءة الخفض قرأ بها ابن كثير وحمزة وأبو عمرو ، ورواها أبو بكر عن عاصم . انظر كتاب (السّبعة في القراءات) ص ٢٤٢- ٢٤٣..

ومنهم مَنْ ينأى عن تخريج الآية السَّابقة على الجوار ، قال النَّحاس بعد أن ذكر قول الأخفش وأبي عبيدة : ((وهذا القول عظيم ؛ لأن الجوار لا يجوز في الكلام أنْ يقاس عليه...))[1].

وقال مكي بن أبي طالب عن حمل الآية على الجوار : ((وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه))[2].

ومن العدول في الإعراب عن الوجه المشهور قول العرب : ((خرق الثوبُ المسمارَ)) وقصره النّحاة على السماع . قال السيوطي : ((وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حكوا : ((خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ)) وقال الشاعر :

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتِهم هجرُ

.... والمبيح لذلك كلّه فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك))[3].

ومنه قول الفرزدق :

وعضُّ زمانٍ يا بَن مروان لم يدع من المال إلاّ مُسحتاً أو مجلَّفُ

كان القياس يقتضي نصب (مُجلَّف) ولكن القافية الجأت الفرزدق إلى الرفع. وذهب النحاة في تأويله طرائق قددا[4]، فمنهم مَنْ قال : إنه رفع حملا على المعنى ، لأن معنى لم يدع من المال إلاّ مسحتا، لم يُبقِ من المال إلاّ مسحتٌ ، فحمل (مجلّف) بعده

---

(١) انظر إعراب القرآن ٩/٢ .

(٢) انظر المشكل ٢٢١/١ .

(٣) انظر همع الهوامع ٨/٣ .

(٤) انظر تأويلاتهم لبيت الفرزدق في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٣١٣/١ ، والمحتسب لابن جني ٣٦٥/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣١/١، وشرح الرضي على الكافية ٣٥٥/٢، والخزانة للبغدادي ١٤٤/٥- ١٤٧ وغيرها.

على ذلك. وأجازوا أن يكون استئنافاً ويكون المعنى : أو هو مجلّف ، وأجازوا أن يكون (مجلّف) مصدراً عُطِف على (عضّ) كأنه قال : وعضُّ زمانٍ أو تجليف.

قال البغدادي : ((وهذا البيت صعب الإعراب . وقال الزمخشري : (هذا بيت لا تزال الرّكب تصطك في تسوية إعرابه) وقال ابن قتيبة : رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة ، وأتعب أهل الإعراب في طلب الحيلة، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يُرتضى ، ومَنْ ذا يخفى عليه من أهل النّظر أنّ كلّ ما أتوا به احتيال وتمويه)) [1].

ومن العدول في الإعراب عن الوجه المشهور قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ ﴾ [2].

فإذا نظرنا إلى الواو العاطفة قبل (الصابرين) وجدناها قرينة واضحة الدلالة على عطف (الصابرين) وهي منصوبة على (الموفون) وهي مرفوعة، وقد تأولها النّحاة والمعربون على قطع العطف إلى المدح بإضمار فعل، قال الزمخشري : (((والموفون) عطف على مَنْ آمن، وأخرج (الصابرين) منصوباً على الاختصاص والمدح إظهاراً لفضل الصبر في الشدائد ومواطن القتال على سائر الأعمال)) [3].

---

(١) نقلاً عن الخزانة ١٤٥/٥ .

(٢) البقرة : آية (١٧٧).

(٣) الكشاف ٣٣١/١، وانظر أيضاً معاني القرآن للأخفش ١٥٧/١، وإعراب القرآن للنحاس ٢٨٠/١، ومعاني القرآن للزجاج ٢٤٧/١، والمشكل لمكي بن أبي طالب ٨٢/١، والدّر المصون للسمين الحلبي ٢٥٠/٢.

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١).

فالصابئون معطوف على اسم إنَّ قبله ولم يتبعه في النصب، وتأوّل النحاة والمعربون الرفع فيه على عدة أوجه(٢)، أشهرها قول سيبويه(٣) وجمهرة أهل البصرة أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه ، والنيّة به التأخير، والمعنى: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون كذلك . وأنشدوا في ذلك قول الشاعر : (بشر بن أبي حازم):

وإلاّ فـــاعلموا أنّـــا وأنـــتم بغـــاةٌ مـــا بقينـــا في شـــقاق

المعنى: وإلاّ فاعلموا أنّا بغاةٌ ما بقينا في شقاق وأنتم كذلك)).

وبعد ... فإني عنونت لهذا العدول في العلامة الإعرابية بالترخّص في الإعراب موافقة لأستاذنا الدكتور / تمام حسان الذي يرى أنَّ الشواهد السابقة كلُّها وأمثالها محمولة على الترخص في قرينة الإعراب؛ لأمن اللبس، إذ المعنى عنده – كما أسلفتُ– تتضافر عُصبة من القرائن المعنوية واللفظية في الكشف عنه، وقد يترخص في إحدى هذه القرائن إذا اتَّضح المعنى بدونها. ويُعرِّف الترخّص بأنه تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتِّكالاً على أمن اللّبس، وهو كما يرى يطال كلَّ القرائن فلا تستعصم واحدة منها دونه. وقد ذكر في كتابه (اللغة العربية : معناها ومبناها)(٤) وغيره شواهد على الترخص في كلّ قرينة من القرائن .

---

(١) المائدة : آية (٦٩).

(٢) انظر تلك الأوجه في المشكل ١/٢٣٧-٢٣٩ ، والدّر المصون ٤/٣٥٣.

(٣) الكتاب ٢/١٥٦، وانظر أيضا معاني القرآن للزجاج ٢/١٩٣ .

(٤) انظر ص ٢٣٣ فما بعدها ، وانظر أيضا شواهد الترخّص في التمهيد في اكتساب اللغة العربية بغير الناطقين بها ص ٤٨– ٥٨ ، والبيان في روائع القرآن ص ٢٥٠ – ٢٥٣.

وقد فطن د. تمام حسان لأمر في غاية الخطورة وهو أنَّ الترخص في قرينة الإعراب أو غيرها من القرائن ليس باباً مُشْرعاً يُسمح لأيّ أحد بالولوج منه، بل إنه مقيد بشروط ثلاثة[1]:

أولهـا: أن الترخص خاصّ بزمن ذوي السَّليقة، وارتكابه الآن خطأ.

ثانيهما: أن الفصحاء لم يترخصوا إلاّ عند أمن اللبس.

ثالثهما: أنهم لم يفعلوا ذلك إلاّ حين يكون المعنى هو الذي يقتضي وجود القرينة، ولا تكون القرينة ضرورية للمعنى بحيث يتوقف عليها.

ويوضّح ذلك بقوله: ومعنى هذا أن القدماء إنْ ترخصوا في (خرق الثوبُ المسمارَ) فما كان لهم أن يترخصوا في (ضرب زيدٌ عمراً) ، لما يترتب على الترخص في الإعراب هنا من اختلاط الضارب والمضروب.

ويرى د. تمام[2] أن عدم اعتراف النحّاة بمبدأ جواز الترخّص ترتب عليه أمور منها:

١- الطعن على العرب الفصحاء.

٢- كثرة القول بالشذوذ والنّدرة والقلة.

٣- اللجوء إلى التخريج على أصول لا تنسجم مع الشواهد؛ لبعد متناولها منها.

ولعلك تجد في ثنايا البحث مصداق تلك الأمور التي ترتبت على عدم اعتراف النّحاة بمبدأ الترخص. فرأينا موقف عبد الله بن إسحاق الحضرمي من الفرزدق وتخطئته له في بعض شعره، ومن أمثلة ذلك أيضا إفراد ابن جني في كتابه (الخصائص)[3] باباً في (أغلاط العرب).

ورأينا أيضا اختلاف تأويلات النحاة في رفع (الصابئون) في الآية التي تقدّمت من سورة (المائدة) ، واختلافهم أيضا في رفع (مجلُف) في بيت الفرزدق ، حتى قال الزمخشري: هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية إعرابه . والله أعلم..

---

(١) انظر كتابه (التمهيد) ص ٥٠.

(٢) انظر كتابه السابق ص ٤٨ .

(٣) انظر ٣/٢٧٣- ٢٨٢ .

الخاتمة

أودّ أنْ أشير في خاتمة هذا البحث إلى أهم النتائج والحقائق التي وصل إليها أو ارتضاها وهي :

١- لم يرتضِ البحث ما ذهب إليه بعض النّحاة في تعريف علم النّحو بأنه معرفة أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، فالنّحو أشمل من الإعراب والبناء وميدانه أرحب وأوسع وهو اتباع سمت كلام العرب كما جاء في تعريف ابن جني.

٢- الإعراب جزء من نظام اللغة وهو يسير وفق نظام معين يغلب عليه الاطّراد ولم يخترع النُّحاة بعض ظواهره كما ادّعى بعض الباحثين.

٣- أن الأصول التي اعتمدها د. إبراهيم أنيس وفسَّر بها تحريك أواخر الكلمات أو إسكانها في العربية لا تثبت أمام الاختبار والتطبيق كما أثبت البحث.

٤- الإعراب يُسهم في الكشف عن المعنى النحوي ولكنه ليس وحده المسؤول عن هذا الكشف؛ إذ يتضافر معه قرائن أخرى – كما ذكر د. تمام حسان – لفظيةً ومعنويةً، ولذا ينبغي ألاّ ينشغل المهتمون بالنّحو – دراسةً وتدريساً – بهذه القرينة على حساب القرائن الأخرى .

٥- أنّ العلامة الإعرابية تكون نشطةً في بعض التراكيب وتسهم أكثر من غيرها من القرائن في الكشف عن المعنى النّحوي . على حين أنها تكون خاملةً وتقلّ أهميتها في الكشف عن المعنى في تراكيب أخرى . وقد تكون صوريَّة لا يعتدّ بها في تحديد الموقع الإعرابي للكلمة في بعض التراكيب . وقد رأينا أمثلةً لذلك في ثنايا البحث.

٦- النّحاة القدامى كانوا مدركين أن المعنى لا يتضح بالإعراب وحده وأن هناك قرائن أخرى لفظية ومعنوية تسهم في تبيان المعنى ، وعرفوا تلك القرائن، ولكنهم أعطوا قرينة الإعراب اهتماماً زائداً لم يعطوه للقرائن الأخرى .

وفي البحث أشياء أُخَر لا تخفى على قارئه. أرجو أن يضيف هذا البحث – ولو يسيراً – إلى جهود السابقين . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- إحياء النَحو لإبراهيم مصطفى ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ط٢ ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣- أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السِّيرافي ، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط١ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤- إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢ ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٥- الإيضاح في علل النَّحو ، لأبي القاسم الزَّجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس ، بيروت ، ط٤ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٦- البحر المحيط ، لأبي حيان ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ،١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .

٧- البيان في روائع القرآن . د.تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، للعكبري ، تحقيق د.عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

٩- تحرير التحبير ، لابن أبي الإصبع المصري ، تحقيق د. حفني محمد شرف، نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة، ١٣٨٣هـ.

١٠- تحليل الجملة الفعلية ، د. محمد إبراهيم البنا، بحث منشور بمجلة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها ، العدد الثاني، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

١١- التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها، د. تمام حسان، نشر معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

١٢- الجمل في النّحو، للزجاجي ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

١٣- حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الفكر ، بيروت، بدون تاريخ .

١٤- خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ ١٩٨٦م .

١٥- الخصائص لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النّجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١، ١٣٧١/ ١٩٥٢م.

١٦- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسّمين الحلبي ، تحقيق د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم ، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .

١٧- دلالة السّياق ، د. ردة الله بن ردة الطلحي ، نشر معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٨- السّبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف، القاهرة ، ط٢، ١٤٠٠هـ.

١٩- شرح الأشموني لألفية ابن مالك مطبوع مع حاشية الصبان ، دار الفكر، بيروت ، بدون تاريخ .

٢٠- شرح الرّضي على الكافية لابن الحاجب ، تحقيق : يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي ، ليبيا ، ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٢١- شرح قطر النّدى وبل الصّدى ، لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، بدون معلومات نشر.

٢٢- شرح المفصل لابن يعيش، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ.

٢٣- الصّحاح للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، القاهرة ، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٤- علامات الإعراب بين النظر والتطبيق ، د٠ أحمد علم الدين الجندي ، بحث منشور بمجلة معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى ، العدد الثاني ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م .

٢٥- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د. محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت ،ط ١ ، ١٩٨٤م.

٢٦- عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ .

٢٧- الكتاب لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م .

٢٨- كتاب الشِّعر لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط١ ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٢٩- كتاب العروض لأبي الحسن الأخفش ، تحقيق د. أحمد محمد عبد الدايم، مكتبة الزهراء ، القاهرة، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م.

٣٠- الكشاف للزمخشري ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٨م.

٣١- لسان العرب لابن منظور، دار صادر ، بيروت ، بدون تاريخ .

٣٢- اللغة العربية : معناها ومبناها ، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢ ، ١٩٧٩م.

٣٣- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى ، تحقيق د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م .

٣٤- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٦هـ .

٣٥- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو، د. مهدي المخزومي ، مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢ ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م.

٣٦- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر ا لعربي ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

٣٧- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث، دمشق ، ط٢ ، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م .

٣٨- معاني القرآن للأخفش ،تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، ط ٢ ، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٣٩- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٤٠- المفصل للزمخشري، دار الجيل ، بيروت ، ط٢ ، بدون تاريخ.

٤١- مقالات في اللغة والأدب، د. تمام حسان، نشر وحدة البحوث والمناهج بمعهد اللغة العربية لغير الناطقين بها بجامعة أم القرى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٤٢- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب ، بيروت ، بدون تاريخ.

٤٣- من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط٦، ١٩٧٨م .

٤٤- النّحو والنُّحاة بين الأزهر والجامعة ، للشيخ محمد أحمد عرفة ، مطبعة السعادة بمصر، ١٩٣٧م .

٤٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية ، الكويت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .